فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
E-mail: bahrain@compuserve.com, **web site**: www.vob.org

العدد٢٤٤ - مايو ٢٠٠٣، صفر/ربيع الاول ١٤٢٤ هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

سقوط الطاغية كشف ستر الانظمة المستبدة في المنطقة

واخيرا سقط اكبر نظام استبدادي في المنطقة ليتحقق بذلك حلم الملايين من البشر ليس في العراق فحسب بل في المنطقة كلها. وبسقوطه انكشف ستر الانظمة التي انتهجت نهجه في القمع والتعذيب ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق البشر، وأصبحت مكشوفة للقاصي والداني. انها سنة الله في خلقه، فهو الذي يهلك ملوكا ويستخلف آخرين، وهو قاصم الجبارين الذي يمهل ولا يهمل، وهو الذي وعد المستضعفين والمظلومين بالقصاص لهم من جلاديهم مهما امتد بهم الزمن. عقلية الطغيان تدفع هؤلاء المتجبّرين للاعتقاد بانهم قادرون على كل شيء، فيتحدّون القوانين الالهية والنواميس الكونية، حتى ليصبح كل منهم فرعون قومه، يقضي على معارضيه حتى لو كانوا اقرباءه، ناسيا ان الحكم لو دام لغيره لما آل اليه. يتلذذون بمعاناة الضعفاء، وتطربهم اصوات مواطنيهم اذا التمسوا عطفهم وطلبوا منهم ما هو حق لهم. يعجب المرء من هؤلاء الذين لا يرون العبرة في من سبقهم من الطغاة والمتجبّرين، ويحمد ربه ان جعله الله مظلوما ولم يجعله ظالما. فما أطول معاناتهم في الدنيا قبل الآخرة.

سقط الصنم الذي طالما أصبح معبودا لحكام الخليج، يتمثلونه في طرق ادارته وحكمه ومعاملته مع من يعارضه. تحكي السجون الرهيبة قصص المعاناة: كيف مزقت ادوات التعذيب اشلاء الاحرار وفي مقدمتهم المفكر الاسلامي الكبير، آية الله السيد محمد باقر الصدر، واخته الفاضلة، بنت الهدى. تعرض هذا العالم الرباني لابشع وسائل التعذيب ولم يقض في سجن الطاغية سوى ثلاثة ايام صعدت روحه بعدها الى ربه تشكو ظلم الطاغية ووحشية نظامه. كان الصمت يعم المنطقة كلها، يترنم حاكموها طربا كلما تناثرت اشلاء الطاهرين ممزقة في غرف التعذيب بسجن «أبو غريب» و «قصر النهاية» وغيرهما. لقد سن نظام البعث في العراق التعذيب الوحشي كممارسة روتينية مع المعتقلين السياسيين، فكانت المخابرات العراقية تتسابق مع جهاز السافاك الايراني في قمع المعارضين وتعذيبهم والتنكيل بهم. وعندما فشل السافاك في هزيمة الثورة الشعبية العارمة، تحقق لصدام حسين دعم غربي واسع يدفعه للامعان في التنكيل والتعذيب لوقف الزحف الشعبي الهائل الذي كاد يجتث بقية الانظمة القمعية في المنطقة. اجتمع هؤلاء جميعا على حرب النظام الاسلامي في ايران في غضون عشرين شهرا من انتصار الثورة، وحظيت تلك الحرب بالدعم المالي والسياسي والعسكري من اغلب دول الخليج والولايات المتحدة الامريكية، رغبة في اسقاط نظام طهران واحتواء روح الثورة لدى الجماهير. ولم تنته الحرب الا بعد ان تدخلت القوات الامريكية الى جانب قوات صدام حسين لتقف جميعا بوجه القوات الايرانية، ولتشد عضد طاغية العراق حتى عندما استعمل الاسلحة الكيماوية المحرّمة دوليا ضد ابناء شعبه من الاكراد. وفي غضون اثني عشر شهرا بعد انتهاء الحرب جاء الاجتياح العراقي للكويت ليؤكد فشل الرهان على نظام بغداد.

الولايات المتحدة اصدرت حكمها ضد نظام صدام منذ ان تحداها في الكويت واسقط العائلة الحاكمة فيها. فجاءت حرب الكويت لتكون بداية المشروع الامريكي الجديد في المنطقة. وانتهى الامر باسقاط صدام حسين وزمرته، لتدخل المنطقة في عهد جديد يصعب التنبؤ بشكله وتوازنات القوى فيه. ومع ذلك يمكن استشراف بعض ملامح هذا العهد بقدر من الوضوح. فالولايات المتحدة ستظل اللاعب الرئيسي في شؤون المنطقة بدون منازع بعد ان استطاعت استرداد المصداقية التي فقدتها في فيتنام، وذلك بعد حربين مدمرتين من صنع صدام حسين نفسه. وستضغط واشنطن على دول المنطقة وشعوبها لاجبارها على تطبيع العلاقات مع الكيان الاسرائيلي الذي كان الاكثر حماسا للحرب والاكثر استعدادا لحصاد نتائجها. وسوف تكون الانظمة الشمولية في المنطقة في وضع صعب جدا خصوصا اذا تحركت شعوبها مطالبة بقدر من الاصلاح السياسي والشفافية والممارسة الديمقراطية. ومن المتوقع ان تكون انظمة دول الخليج الاكثر تعرضا للنقد الدولي نظرا لتخلف انظمتها السياسية وسعيها لتكريس نظام التوارث السياسي بانماطه القديمة بدون تحديث او تغيير. ويمكن ان يؤدي فشل التجربة البحرينية التي واجهت الضغوط السياسية الداخلية المتواصلة عبر ربع قرن باصلاحات سطحية، الى زيادة الضغط على هذه الانظمة لتحديث نفسها بشكل حقيقي لكي يتحقق شيء من الاستقرار للمنطقة. وربما كانت واشنطن ترغب في قيام حلفائها بتعديلات محدودة لمنع تفاقم النقمة الشعبية التي تؤدي الى التوتر وتمنع الاستقرار، ولكن عدم حماسها لمشروع «الشراكة الديمقراطية» الذي طرحته قبيل الحرب ضد العراق قد يؤدي الى تعمق الاحتقان السياسي والتململ الشعبي. ومن مصلحة واشنطن اعتماد ذلك المشروع عمليا لتصبح منسجمة مع شعاراتها التي رفعتها قبيل الحرب وخلالها. فنظام صدام حسين لم يحتكر الاستبداد، بل ان الانظمة الحليفة للولايات المتحدة لا تقل استبدادا وقمعا.

ان من الصعب ان لا يشعر المناضلون بشيء من التفاؤل والابتهاج وهم يشاهدون سقوط نظام صدام حسين كبيت من ورق، وهو النظام الذي اعتمد سياسة تصفية المعارضين بشكل جماعي ومنع قيام بديل سياسي له. وكان بقاؤه في السلطة مصدر اطمئنان لانظمة الحكم التوارثية الخليجية، فباسمها خاض الحرب ضد ايران، وبدعمها المعنوي والسياسي واجه المعارضة العراقية التي كانت تهدف لاسقاطه منذ اكثر من ربع قرن. ولولا الاجتياح العراقي للكويت لاستمر ذلك الدعم غير المحدود، ولتعرض شعب العراق لتنكيل اخطر خلال التسعينات. الملاحظ ان الولايات المتحدة تخلت عن الشعب العراقي عندما ثار ضد نظام صدام حسين في مارس ١٩٩١، وسمحت لطائراته بقصف الثوار بعنف وقسوة لانها لم تكن ترغب في حدوث التغيير الا باشرافها وتوجيهها.

وخلال السنوات العشر الماضية قامت الحكومات المتعاقبة في واشنطن بتدريب كوادر عراقية في الولايات المتحدة لتكون قادرة على اداء دور بارز بعد حدوث التغيير. ويصعب ان يستقبل حاكم عربي وصل الى الحكم على ظهر الدبابات الامريكية بتأييد شعبي ودعم جماهيري. ولكن من قال ان من يقبل الحكم بهذه الطريقة يبحث عن مصدر شعبي لشرعية حكمه؟ حكومات الخليج، خصوصا نظام الحكم في البحرين، تعتقد ان تقديم المساعدات غير المحدودة للمشاريع الامريكية في المنطقة ومسايرة سياساتها سوف يحميها من رياح التغيير، خصوصا اذا تعاطت بشكل ايجابي مع الجانب الامني من الازمة. غير ان الموقف الشعبي الذي بدأ يتحرك مجددا سوف يضطر هذه الانظمة للتراجع عن اساليبها القديمة - الجديدة في التضليل والتدليس والتشويش. فالاستقرار لن يتحقق في ظل انظمة شمولية ترفض تحديث نفسها او الاستماع الى منطق الحرية والمساواة بين المواطنين، بل يتطلب ثقافة ديمقراطية راسخة لدى الحاكم، وارادة حرة لديه تدفعه لمسايرة ما يريده مواطنون، هذا بالاضافة الى التخلي عن عقلية الاستئصال والقمع. ان سقوط صدام حسين ونظامه طالع خير للامة التي لن تستقيم طالما بقي على رأسها امثال صدام حسين وغيره. فرحيله فرج للامة جميعا برغم عدم الموافقة على اسلوب هذا التغيير وطريقته. والامل ان يستطيع العراقيون اقامة النظام الذي يتوافقون عليه بعيدا عن الضغوط الاجنبية وان تغادر القوات الامريكية والبريطانية المحتلة ارض الرافدين قبل ان تتعقد الامور امامها.

قلوب الشعب مع العاطلين عن العمل، وضد تكثيف العمالة الاجنبية

يجانب الحقيقة من يعتقد بان ظاهرة البطالة في بلد صغير مثل البحرين نتيجة طبيعية للاوضاع الاقتصادية او ناجمة عن سوء ادارة، او متصلة بثقافة المواطنين الذين "يرفضون" الانخراط في بعض الاعمال الدونية. فقد عرف ابناء البحرين بكدحهم المتواصل وكرامة نفوسهم التي تدفعهم للقبول باي عمل لكسب الرزق الحلال والترفع عن الحاجة والطلب من الآخرين. انها قضية تتصل بالوضع السياسي ولا تنفك عنه، فهي احدى وسائل احكام السيطرة على البلاد بالقبضة الحديدية واستمرار الهيمنة على الشعب. فالجائع يفكر اولا في اشباع بطنه قبل ان يتشاغل بالسياسة، والعاطل عن العمل يقضي وقته بحثا عن وظيفة مناسبة قبل ان ينخرط في معمعة السياسة ومعارضة الحكم. وثمة مثال صارخ على ان سياسة التجويع تنتهجها الانظمة الاستبدادية التي تمارس التجويع كوسيلة لاحكام السيطرة. فقد فرض صدام حسين على شعب العراق هذه السياسة فهبطت معدلات الدخل الفردي الى مستويات هابطة جدا، حتى قبل فرض الحصار الاقتصادي على البلاد. ويمكن ملاحظة تلاشي المعارضة الداخلية للنظام في السنوات الاخيرة بعد ان تمكنت حالة الفقر والعوز في انحاء العراق، ذلك البلد الذي يملك من الخيرات ما لا تملكه منطقة الخليج كلها، والذي يختزن تحت ترابه بثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم. لقد وجد صدام حسين في التجويع وسيلة فاعلة لابعاد الناس عن السياسة واشغالهم بالبحث عن لقمة العيش بشكل يومي.

في الخمسينات والستينات من القرن الماضي كان للعمال دورهم في الاحتجاج السياسي، مستعملين الاضراب وسيلة لطرح القضايا السياسية والتعبير عن مقاومة الاستعمار والضغط على الحكومة لدفعها للاصلاح السياسي. وكان بعض هذه الاضرابات فاعلا جدا، خصوصا تلك التي حدثت في خريف ١٩٥٤ بعد فترة قصيرة من تكوين الهيئة التنفيذية العليا. واعقب ذلك اضرابات عمالية في منتصف الستينات في اثر قرار شركة نفط البحرين تسريح ٥٠٠ من عمالها بشكل تعسفي. وكان ذلك القرار بمثابة الفتيل الذي اشعل انتفاضة عارمة ضد الحكم اسفرت عن مقتل اكثر من عشرة من ابناء البحرين.

وفي ١٩٧٢ حدثت اضرابات عمال البا احتجاجا على ظروف العمل ومطالبة باصلاحات سياسية كذلك. هذا الدور الفاعل للحركة العمالية احرج الحكم كثيرا وكانت له مردودات ايجابية كثيرة في تحريك الشارع وابقاء جذوة المعارضة متقدة. ومنذ ان اصبح الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيسا للوزراء بعد الانسحاب البريطاني من البلاد في صيف ١٩٧١ اتخذ قراره بتهميش الحركة العمالية البحرينية، وبدأ في استقدام الاجانب بمعدلات لم تشهدها البلاد من قبل. صحيح ان الطفرة النفطية في منتصف السبعينات ادت الى حركة عمران واسعة استدعت استقدام بعض هؤلاء، غير ان قرار تهميش العمالة الوطنية اصبح منفصلا عن الاوضاع الاقتصادية للبلاد ومرتبطا بقرار سياسي استراتيجي يهدف لمنع استخدام الاضرابات العمالية كورقة ضغط سياسية.

وفي العامين الماضيين كان هناك اعتقاد بان ما سمي يومها بعملية الاصلاح سوف تقلص العمالة الاجنبية لتفسح المجال للعمال البحرينيين. كما كان هناك اعتقاد بان الوضع مرتبط بوزارة العمل، وان من يشغلها سوف يكون مطلق اليدين في رسم السياسات لاحتواء ازمة البطالة. ولكن الامور لم تجر وفق هذه النظرة، بل استمرت الامور كما كانت عليه، وبقيت البطالة هما للمواطنين في غياب استراتيجية صادقة للتوظيف وعدم وجود نظام رعاية اجتماعية يحقق للعاطلين قدرا ادنى من العيش الكريم كما هو معمول به في االدول المتقدمة. وجاء تحرك العاطلين عن العمل في الشهور الاخيرة ليكشف عمق المشكلة وفشل الحكم في التعاطي معها بوسائل عصرية متحضرة بعيدة عن الحسابات السياسية. وياتي منع العاطلين عن العمل من عقد اجتماعهم الذي دعوا لعقده بمركز البحرين لحقوق الانسان ليؤكد دور الحكومة في اطالة امد الازمة لاشغال الناس بالبحث عن ابسط ما تحتاجه حياتهم. لقد سعت الحكومة لاحتواء العناصر الفاعلة في الحركة العمالية لمنع ايصال صوت العاطلين عن العمل الى العالم الخارجي، وسعت لبث الانطباع بان الازمة مرتبطة بوزارة العمل وليس بقرارات العائلة الحاكمة. ولكن انكشفت تلك اللعبة الخبيثة عندما تدخل الشيخ خليفة علنا قبل شهرين ليرفض اي اقتراح لاحتواء ظاهرة البطالة، وليس مستبعدا صدور قرارات لمنع اعتصامات المواطنين واحتجاجاتهم بعد قرار الغاء الاجتماع الذي دعوا اليه لمناقشة اوضاعهم. ان للعمال دورهم في التغيير السياسي، وهذا الدور يبقى مجمدا اذا تقلصت فرص العمل وانتشرت البطالة واصبح المواطنون مشغولين بالبحث عن لقمة العيش. وما تمارسه حكومة الشيخ خليفة بن سلمان من سياسات منافية لمصلحة العمالة العمالية وتشجيع ظاهرة "فري فيزا" وممارسة الطائفية البغيضة في التعيينات للمناصب الرفيعة ومنع شريحة كبيرة من المواطنين من الانخراط في وزارتي الداخلية والدفاع، واختلاس اموال التقاعد حتى اشرف صندوق التقاعد على الافلاس، كل تلك العوامل تضافرت لتجعل البحرين واحدة من البلدان القليلة في العالم التي تخطط لتشجيع البطالة بين مواطنيها وذلك بدوافع سياسية بحتة. مطلوب من الناشطين في الوسط العمالي تكثيف الاتصال بالجهات الدولية المهتمة بشؤون العمال مثل منظمة العمل الدولية والمنظمات العمالية والنقابات بهدف اطلاعها على السياسات الرسمية في البحرين الهادفة لمنع المواطنين من فرص العمل. وفيما يستعد المواطنون للمشاركة في الذكرى السابعة لاستشهاد الشاب فاضل عباس (من منطقة كرزكان) يجدر بالمواطنين المشاركة الفعالة في هذه المناسبة، والتعاطي الجدي مع مشكلة العاطلين عن العمل، ورفع الاصوات الاستنكارية ضد سياسات رئيس الوزراء غير الانسا!

نية في مجال العمالة، والمطالبة برفع سقف الحد الادنى للاجور، والتصدي العملي لظاهرة الفري فيزا، وكشف ابعاد سياسة التجنيس على البطالة البحرينية، والمطالبة باصلاحات سياسية ذات معنى لمنع الاستبداد والقمع والاضطهاد. ان الحكم يسعى للقضاء على العمالة الوطنية بكل الوسائل الدنيئة، وعلى المواطنين افشال تلك الخطط والاصرار على الاصلاح السياسي كمخرج من هذه الازمات المتلاحقة.

منع اجتماع للعاطلين عن العمل

بسبب الضغوط المتزايدة على "مركز البحرين لحقوق الانسان" للتخلي عن قضية العاطلين عن العمل، تضطر "لجنة الدفاع عن حقوق العاطلين" تأجيل الاجتماع التشاوري العام المقرر عقده الساعة الثامنة مساء الاحد ٢٠٠٣/٤/٢٧. فقد اعتذرت جمعية المهندسين في وقت حرج عن استضافة الاجتماع، ثم تراجع نادي الخريجين ايضا عن موافقته الشفهية في نفس اليوم. وستعلن اللجنة عن موعد ومكان الاجتماع في وقت لاحق.

واننا اذ نعتذر للشخصيات الدينية والاجتماعية والسياسية والذين تجاوبوا مع دعوة اللجنة للمشاركة في الاجتماع، فاننا نقول بصوت عشرات الآلاف من العاطلين والمحرومين من الضمان الاجتماعي بأن الاوان قد حان ليتحرك اصحاب القضايا للدفاع عن حقوقهم، وأن لا يقبلوا وصاية من أحد. وستقوم لجنة الدفاع عن حقوق العاطلين بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها، وبالتعاون مع اية جهة تقوم بعمل حقيقي وعاجل لصالح العاطلين والمحرومين من الضمان الاجتماعي.

مساء السبت ٢٠٠٣/٤/٢٦

عبدالهادي الخواجة

لجنة الدفاع عن حقوق العاطلين والمحرومين من الضمان الاجتماعي

حكمان لصالح السجناء

أصدرت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بتاريخ٢٠٠٣/٤/٢٠حكمين في الدعويين رقمي ٨٤١٩لسنة٥٧قضائية و٥٢٣٧لسنة٥٧ قضائية ، بموجبهما اصبح من حق المعتقلين السياسيين أمل عبد الوهاب حسن إبراهيم المعتقل منذ عام ١٩٩١ ، والطالب بالفرقة الثالثة بكلية الحقوق جامعة القاهرة وهو مودع بسجن شديد الحراسة، وعلاء الدين بدوي احمد المعتقل منذ عام ١٩٩٥ والطالب بالفرقة الثالثة بكلية التربية جامعة جنوب الوادي والذي تم الإفراج عنه أثناء نظر الدعوى، من أداء امتحاناتهما عن العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

وكانت وزارة الداخلية قد امتنعت عن الاستجابة لطلب المعتقلين المشار إليهما السماح لهما بأداء الامتحان ، فيما يعد وفقا للقانون قرارا سلبيا بالرفض يمكن الطعن علية لدي محكمة القضاء الإداري.

و قد دفعت وزارة الداخلية في الدعوى بأن موعد الامتحانات " لم يحن بعد" ومن ثم فلا يمكن أن ينسب لها ثمة قرار صريح أو ضمني أو سلبي بالامتناع عن تمكين المعتقلين من أداء الامتحان ، فضلا عن وجود محاذير أمنية تمنع من إعطائهما هذا الحق .

وقد أكدت المحكمة في منطوق الحكم على أن " المشرع اعتبر التعليم حقا مقررا لكل مواطن يجب على الدولة ان تكفله له ولا يحول دون الاستفادة من هذا الحق حبسه أو اعتقاله ، وقد أوجب المشرع على إدارة السجن ان تيسر للمسجونين الراغبين فى استكمال تعليمهم وسائل الاستذكار وان تمكنهم من أداء الامتحانات في مقار اللجان التي ينعقد فيها الامتحان "

كما يأتي هذان الحكمان مؤكدين علي أن حق المعتقلين والسجناء في تلقي العلم هو من ضمن حقوقهم وحرياتهم الأساسية التي لا يجوز لوزارة الداخلية أن تمنعهم منها أو أن تستخدمها كوسيلة غير مباشرة لتأديبهم

كما يأمل المركز أن يكون هذان الحكمان بمثابة جرس إنذار لوزارة الداخلية ، تنبيها لها علي أن القضاء المصري داعم أساسي لحقوق وحريات المواطنين حتى المعتقلين منهم ، كما يدعوها المركز إلى سرعة تنفيذ الأحكام التي حصل عليها المركز في الدعاوى القضائية ضد القرارات التي تتخذها وزارة الداخلية وتعصف فيها بحقوق وحريات المعتقلين ، مؤكدا من جديد علي أن كفالة حقوق السجناء والمعتقلين لا تنفصل بأي حال عن ضمان حقوق الإنسان في مصر ، باعتبار أن المعتقلين هم في النهاية في رعاية وزارة الداخلية ، والتي لا يجوز لها انتهاك القانون أو تجاوزه بشأنهم ، أيا ما كانت مبرراتها .

مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء

التغيير قادم الى البحرين اذا لم يتم الاصلاح

التغيير الذي بدأ في العراق كان متوقعا منذ ان سفك النظام دماء الابرياء والاحرار، فلا يمكن لانظمة البطش ان تبقى الى الابد. ولو حدث ذلك لكان مخالفا لسنن الله في الخلق. وما يقال عن العراق ينطبق على البحرين، فهي ستشهد تغييرا مماثلا طال الزمن ام قصر. فقد سفك الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة دما كثيرا، وقتل الاحرار ومارس الظلم والاستبداد وطغى في الارض كثيرا، واختلس اموال الشعب ووضع يديه على اراضيه وامواله وكوّن له امبراطورية مالية كبيرة بعد ان فرض على البلاد نظاما قمعيا لم تشهد المنطقة مثله. وكان للشعب شيء من الامل بعد رحيل الشيخ عيسى بان ينتهي عهد اخيه ايضا، وجاء الشيخ حمد ليكرّس حكم عمه مجددا، ولم يكتف بذلك بل وفّر له الحماية القانونية والامنية لكي يستمر في سياساته التعسفية والقمعية التي مارسها على الشعب طوال ربع القرن السالفة. فألغى دستور البلاد الشرعي الذي حاربه الشيخ خليفة بلا هوادة، وفرض على الشعب دستوره الهادف لتكريس الاستبداد الخليفي، وكرّس الطائفية بأبشع صورها سواء في التشكيلات السياسية مثل مجالس الملك ام التعيينات في المناصب العليا، وحتى في تعيين المحافظين، وأصدر قراراته التي تحمي مرتكبي جرائم التعذيب، بل انه أمر بترقية بعضهم، مثل الدكتور الجلاد عبد العزيز عطية الله آل خليفة الذي ترأس لجنة التعذيب ومارس بيديه تعذيب ابناء البحرين، ليصبح وزيرا للتعذيب في بالعهد الاصلاحيا، ويمارس اليوم السياسة نفسها التي حاول طاغية العراق والمثل الاعلى للشيخ خليفة بن سلمان، فرضها لتغيير التوازن السكاني.

لقد وفر الشيخ حمد بتلك الاجراءات مستلزمات التوتر السياسي الذي بدأ يتصاعد مجددا. وكان يعتقد ان الازمة السياسية يمكن ان تحتوى بشيء من الاصلاحات الشكلية واستعمال لغة جديدة توحي بالتطور بدون ان تحقق للشعب ما يريد. ولا بد لنا من مصارحة الشيخ حمد قائلين له: لقد اخطأت في حساباتك، فشعب البحرين الذي ذاق مرارة الاستبداد والقمع والطغيان خلال ثلاثين عاما لن يقبل باقل من استرداد حريته التي يشكل دستور ٧٣ الخطوة الاولى على طريقها. فاذا اردت استمرار حكم عائلتك فعليك اصلاح الوضع كما يريده الشعب والا فلن يكون مصير الحكم العائلي التوارثي أفضل من مصير الحكم العائلي لشاه ايران او الحكم التكريتي في العراق. فلقد مارس الحكم الخليفي الظلم بأبشع صوره، ويجسد الشيخ خليفة أبشع انماط الظلم والاستبداد والبطش والارهاب والجشع، وحيث انه ما يزال متربعا على كرسي الحكم، فان مصير الحكم الخليفي كله مرتبط بمصيره ما لم يحدث تدارك للوضع بازالته ومحاكمته هو ونظامه القمعي وكل عناصر التعذيب التي صدر القرار ٥٦ لحمايتها. والشعب الذي تحمّل الاذى طوال الحقبة الماضية يستمد اليوم قوته من جريان السنة الالهية في الدول المجاورة، ويستعين بربه لتحسين اوضاعه واحداث التغيير الذي يريده.

لقد استغرب المواطنون الكلمة التي أطلقها الشيخ حمد قبل ايام عندما دعا الى اعطاء شعب العراق الحق في تقرير مصيره. فماذا عن شعب البحرين؟ هل من حقه تقرير مصيره ام القبول بنمط الحكم الاستبدادي القائم على اساس الخداع والتشويش والتخدير؟ فليس امام الشيخ حمد اليوم سوى الاذعان لمطالب الشعب المتمثلة بما يلي:

١ - احترام ارادة الشعب باعادة دستور البلاد الشرعي المتمثل في الدستور التعاقدي الذي وضع في ١٩٧٣، والغاء دستور الملك الدي فرضه على الشعب العام الماضي.

٢ - بعد ان اصبح الميثاق لاغيا بتراجع الشيخ حمد عن وعوده التي قطعها امام الشعب قبيل التصويت على ذلك الميثاق، ليس هناك طريق لحل الازمة سوى العودة لدستور ٧٣.

٣ - التخلي عن الخطوات التي اتخذها الحاكم على اساس ذلك الميثاق، ومنها تحويل البلاد الى ملكية خليفية، والغاء مجالس الملك التي شكلها على اساس ذلك الميثاق مثل مجلس الشورى والمجلس النيابي، خصوصا انهما اصبحا هامشيين لا يذكرهما المواطنون الا بالاستهزاء والازدراء.

٤ - الغاء القانون رقم ٢٠٠٢/٥٦ الذي يحمي مرتكبي جرائم التعذيب، وتشكيل لجان مستقلة للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها حكومة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة مثل التعذيب واختلاس الاموال وتخريب البلاد.

٥ - وقف جريمة التجنيس السياسي فورا، واخضاع كافة الاجراءات التي تمت في السنوات الخمس الاخيرة لتجنيس غير البحرينيين لتحقيق خاص تحت اشراف جهات مستقلة، والغاء تجنيس عشرات الآلاف من غير البحرينيين، لان شعب البحرين يعتبر ذلك التجنيس لاغيا، ولن يعترف به لانه مناف لدستور البلاد ومخالف للقوانين الدولية التي تجرّم الابادة الثقافية للشعوب.

٦ - الشروع في مصالحة وطنية حقيقية يشارك فيها ممثلو الشعب للاتفاق على البدء في اقامة نظام ديمقراطي تعددي بعيدا عن الهيمنة الشخصية للحاكم، والغاء نظام المكرمات والمنّ، والتعاطي مع الشعب على اساس تحديد الحقوق والواجبات وفق ما تنص عليه القوانين الدولية بعيدا عن الرغبات الشخصية والمنطلقات الفئوية الضيقة.

٧ - ولكي يتحقق ذلك لا بد من انهاء الحقبة السوداء بشكل فعلي، وذلك باقالة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة من رئاسة الوزراء واحالته على التقاعد والتحقيق الشامل في ممارسات حكومته سواء في مجال انتهاك حقوق الانسان ام مصادرة المال العام والتصرف غير المشروع في ممتلكات الشعب والدولة. ويؤكد ما حدث لصندوق التقاعد من افلاس بعد استلاب امواله وتحويلها الى جنوب شرق آسيا بامر من رئيس الوزراء لاغراضه الشخصية، جشع رأس الحكومة خلال الحقبة السوداء. وبدون هذه الاجراءات فسوف يتصاعد التوتر السياسي ولن تستطيع العائلة الحاكمة وقف سنة التغيير التي أسقطت الانظمة الاستبدادية في المنطقة، ولم تعد هناك حماية ابدية لما بقي منها.

البطالة... أزمة خرجت عن نطاق السيطرة

محمد جابر صباح

إن المتتبع لأزمة البطالة، منذ انطلاق شراراتها الأولى "العام ١٩٧٣"، التي لا يدركها شباب الأجيال الحاضرة من كتاب ودارسين وباحثين ومحللين، وبعض التجار والمقاولين والمهنيين حديثي المهنة، ناهيك عن من لا يهمهم موضوع البطالة، لا من قريب ولا من بعيد، ولا تحت أي ظرف من الظروف، ولا بأي حال من الأحوال، وماذا عسى أن تسببه البطالة من انعكاسات سلبية وما تخلفه من اضرار خطيرة على مجتمعنا، أولئك هم أصحاب رؤوس الأموال الاجنبية الباحثون عن الربح بأرخص الاثمان وأقصر الطرق، ولا حتى المكتوين بجحيم نيران البطالة في ظاهرتيها "الوطنية والأجنبية". إذ في ظاهرة انعكاسات آثارها السلبية في حالتها "الوطنية"، تتجلى أخطر انعكاساتها على المستوى الاجتماعي في حال تسرب وانقطاع أبنائنا الطلاب عن مواصلة دراساتهم في مختلف المراحل الدراسية، بسبب بطالة أولياء أمورهم عن العمل وعجزهم عن توفير أدنى متطلبات الطالب المدرسية اليومية من مصروفات، وتوفير الكتب والدفاتر، ولباس محتشم يحفظ له كرامته، ويقيه الاحساس بالمذلة والدونية بين بقية الطلاب من ابناء "القوات"، والميسورين الذين يختالون في لباسهم، ويتلذذون بأشهى المأكولات التي ليس للمعدمين منها نصيب غير شم رائحة الشواء؟!

ولا أحسب ما استعرضناه من الانعكاسات السلبية للبطالة إلا مؤشرات تؤسس قواعد

ومرتكزات تفرخ وتؤدي إلى ما هو اشنع منها خطورة، واكثر رعبا وتدميرا لمجتمعنا، إذ ان البطالة هي أم العوز، وأصل الحاجة، ومنبع القوة الشيطانية المرعبة والمحرضة على ارتكاب اي نوع من انواع الجريمة، لا حبا، في ارتكاب الجريمة في كثير من الاحيان، ولكنها نتيجة حتمية للشعور بالاحباط والحرمان في ظل مجتمع أناني، تحكم علاقاته قوانين تحكم على الجريمة، ولكنها لا تأخذ في الاعتبار أسباب الجريمة، والذي لكي يكون، قانونا نزيها يجب ان يدين وبضعف القدر باعثي الجريمة ومؤسسيها، التي لو لم يكونوا لما كانت، من تجار الفري فيزا، المنتشرين كالسرطان في مختلف مفاصل مجتمعنا، مثل جرائم السرقات والسطو وادمان المخدرات، والسقوط في فاحشة اللواط، ورذيلة العهر، باعتبارها نتائج للشعور الذي تولده البطالة؟!...

ويظل سرطان البطالة يتنامى في بث سمومه واخطاره ويحطم العلاقات العائلية، خلايا المجتمع، كما مثلتها مأساة الطفلة "فاطمة" التي اسدل الستار عليها، وتجهز على الأخلاق وتقتل الضمير وتمسح الاحساس بالمسئولية الوطنية، كما جذرتها في جانب منها حوادث شارع المعارض، واستغلها اعداء الوطن والمندسون.

إن معالجة البطالة لم ولن تتأتى من خلال رؤية ميكانيكية ضيقة الافق تنص على إحلال العمالة الوطنية مكان العمالة الاجنبية بطردها خارج البلاد، ولكن من خلال علاقات انسانية متواسية ومتوازية بين العامل الوطني والاجنبي، مبنية على قدر من الاحترام والمحبة والترابط الانساني بين الطرفين، في ظل قانون عمل يساوي بين العمالة الوطنية والاجنبية ولا يفرق بينهما، ويتيح الفرص المتكافئة للجميع، ثم يطلق روح التنافس الشريف الحر بين مختلف الفصائل العمالية بمختلف مستوياتها الوظيفية والمهنية.

الا ان هذا الامر يحتاج أول ما يحتاج إلى، تخلي المقاولين والتجار والمهنيين والشركات الاجنبية وغيرهم من فصائل العمل عن انانيتهم المفرطة وجشعهم القاتل، وان يكفوا عن صراخهم المزعج، بأن مصالحهم بما فيها الاقتصاد الوطني معرضة للتضرر من مجرد اجراءات وحلول ترقيعية لا تجدي نفعا بقدر ما تجلبه من أضرار تتمثل في محصلتها النهائية صرف مئات الملايين على ما تطلق عليه وزارة العمل "التدريب والتأهيل"، وهو ليس الا فرقعة وحتى تنتج ألف صفر من طحين، وآلاف الأرقام من جيوب المتصيدين والانتهازيين

النصر آت ولو بعد حين

قبل ثمانية وعشرين عاما، تضافرت قضيتان لتزرع في النفس غصة ولوعة، وتدفعها للعمل الدؤوب لاصلاح ما أفسده الدهر. فمع حل المجلس الوطني في اغسطس ١٩٧٥ خيم على بلادنا الاسى، وتبرقعت بالحزن وهي ترى الشمس تتوارى عن سماء البلاد ويعقب ذلك عواصف ورعد وبرق. انها الحقبة السوداء وفارسها المقدام "العم العزيز". وما هي الا بضعة شهور حتى صفعتنا الاخبار بقتل خمسة من رموز الدين والعلم في العراق التي خيمت عليها غمامة سوداء كالحة منذ بضع سنين. كيف نستقبل الدنيا والظلم والظلام يلفان وجهها ويحجبان عنها شعاع الشمس؟ تتكثف السحب، ويزداد الظلام سوادا، فاذا قوافل الشهداء تتوافد على الله، لتتركنا في قبضات الجلاين. ولم تمض الا سنوات خمس حتى فجعنا بأعز من انجبته ارض الرافدين، وتصعد روح الشهيد الصدر واخته الى السماء بعد ان تلطخت يدا طاغية العراق بدمائهما الشريفة. لا يملك ابناء اوال الا الاحتجاج والتعبير عن الاسى فتمتد يدا فرعونهم لتضرب وتعتقل وتعذب المعزين بفقد فقيههم الكبير. فيسقط جميل العلي شهيدا وقد مزقت جسده الشريف انياب طاغية البحرين. وتتعمق الازمة بين شعبي البحرين والعراق وحكومتيهما الظالمتين، ويتواصل سقوط الشهداء تباعا، فما اشبه البلدين وشعبيهما ونظامي الحكم فيهما.

وتدور الدوائر، والناس لا يملكون الا الصبر والكفاح والصمود، وتجري سنة الله في العباد، فاذا بطاغية العراق يسقط في التاريخ نفسه الذي امتدت يداه فيه لجسد الصدر الطاهر قبل ثلاثة وعشرين عاما "ولن تجد لسنة الله تبديلا". من يستطيع وقف هذه السنة التي تمهل الظالمين ولكنها لا تهملهم؟ من يمنع دعوات المظلومين من الوصول الى الله؟ من يستطيع احتواء غضب الشعوب المظلومة التي تتجلبب بالصبر كلما حلت بها النوائب ومحن الزمان وظلم السلطان ولكنها لا تستسلم، كما يقول الشهيد الصدر؟ امن العدل ان تتقاطر دموع طفلة مفجوعة ثم تجف وتنسى بدون ان تطفيء نيران الظالمين؟ امة تفجع في اعز رجالها وعلمائها ونسائها وشبابها واطفالها لا يمكن ان تصمت على الظلم والقمع والاستبداد. وهزيمتها الظاهرة مع صمودها انما هي هدنة لا تلبث ان تنتهي عندما يجري الله قوانينه في الامم والمجتمعات. فدعوات المظلومين لا ترد، ويوم المظلوم على الظالم أشد من يوم الظالم على المظلوم. فأين هو صدام حسين وزمرته من الجموع الهادرة التي توجهت في العشرين من صفر باعدادها المليونية لتجدد العهد مع أبي الشهداء معلنة ولاءها للثورة التي قادها ضد الحكم التوارثي الاستبدادي؟ هل مر بمخيلته ان يرى اليوم الذي يقتص المظلومون منه ومن زمرته ونظامه؟ ها هم يتيهون في الارض، يتبرأ الجميع منهم ومن افعالهم، ويبحثون عن مأوى فلا يجدونه! «فاليوم ننجيك ببدنك لتكون لمن خلفك آية». اذا كانوا نياما فقد ايقظتهم الصيحة على واقع لم يتوقعوه، لكنها يقظة متأخرة، ألم يقرأوا تاريخ يزيد وكيف انتهى حكمه ومات بغصته شر موتة؟ وكيف كان لدم الحسين فعله في اسقاط النظام التوارثي البعيد عن الاسلام وقيمه ومثله؟ فاذا كان عهد الحسين ويزيد بعيدا في غمار التاريخ فان نهاية صدام حسين لم يمض عليها سوى اسابيع، فهل يتعظ الذين بنوا حكمهم على جماجم الابرياء ودماء الشهداء، وهل يدرك السفاحون الذين كانوا يتلذذون بمشاهد السجناء من شباب اوال ان عهد الظلم لا يطول وان على البـاغي تدور الدوائر؟ فواعجباه من حاكم يدعي الاصلاح ويحمي الجلادين والقتلة ويرقي المستبدين ويحمي وجود من يعتبرهم القانون الدولي ودستور البلاد الشرعي مجرمين ضد الانسانية. نقولها بملء فمنا والتاريخ يشهد لنا بالصمود والاباء والتحضر وعشق الحرية ورفض الخنوع والاستسلام لمن تحالفوا مع الشيطان وخانوا امانة الله المتمثلة بعباده، فأذاقوهم اصناف العذاب، وشتموهم ومعتقداتهم في العنابر وفي غرف التعذيب.

ان دعوة المظلومين لا ترد عند الله، ذلك ما يعتقده المؤمنون بالله الذي لا يتخلى عن عباده وانما يمهل الظالمين ليزدادوا اثما ولهم عذاب عظيم. اما المدافعون عن حقوقهم واعراضهم ووطنهم ودينهم فهم عباد صالحون وفق المقاييس الاسلامية والانسانية، فهم ليسوا طلاب حكم بل دعاة حق وعدل وانسانية، وهم صامدون في مواقفهم، ليس عند الحاكم ما يطمعون فيه، ولا ما يخافون منه. فقد تعلموا ان دولة الظلم ساعة لا تدوم وان ما عند الله خير وأبقى. انهم بدريون، منهم من استشهد ولحق بالملأ الاعلى عند مليك مقتدر، ومنهم من يقف اليوم شاهدا على قول الزور المتمثل بالدستور الاستبدادي المفروض على الشعب، والوعود التي تخلى الحاكم عنها لتمرير ميثاقه الذي اصبح لاغيا بمنطق القانون. لقد علمهم تاريخ امتهم ان لا يكونوا أحديين يتراكضون لاكتساب الغنائم ويتركون المجاهدين على خط النار، كما فعل الذين تخلوا عن مطالب شعبهم وأقروا عمليا دستور الملك ومجالسه، وأصبحوا عبيدا لرئيس الوزراء، رمز الحقبة السوداء وعنوان الاستبداد والتعذيب على مدى ربع قرن، يقرون ما يريد ويتباركون بحضور مجالسه ويصافحون الايدي التي تلطخت بدماء الاحرار. اما شعب البحرين الذي واجه الظلم والاستبداد وقدم الشهداء والتضحيات بدون توقف او كلل، فهو صامد لا تزحزحه العواصف، ولا ينال من عزمه الاساليب الملتوية لنظام الحكم الذي قنن الاستبداد وصادر مكتسبات الشعب وسعى لتسويق مشروعه الرجعي المتخلف بالمن والمكرمات. انه يريد منا ان نغير لغتنا التي كانت سر نجاح انتفاضة شعبنا المبارك، قائلا انها لغة الماضي، فنقول: انها لغة النضال والجهاد السلمي التي سوف تستمر طالما بقيت حقوق الشعب مغيبة، ولن نستدرج الى لغة توحي بتطبيع العلاقة مع رموز التعذيب والاستبداد، فهي لغة الخانعين او المخدوعين او الذين يبحثون عن مغانم ومكاسب شخصية.

عذرا دماء الشهداء، ان بدا الوضع على غير ما كنتم تتطلعون اليه، ونبارك لكم سقوط طاغية العراق، فان سقوطه كشف ستر الانظمة التي عاشت في ظلاله واتخذت وجوده وسياساته ذريعة للتنكيل والاضطهاد والاستبداد. قروا عينا وانتم تعيشون في الملأ الاعلى، فقد سقط الصنم الاكبر، وتنفس المظلومون الصعداء، وعلى بقية المتفرعنين ان يستوعبوا الدرس او يلتحقوا بهبل.

هذه بعض ظلامات الشعب

الآن بعد ان فشلت التجربة في احتواء حالة الاحتقان السياسي، ما هي عناوين ظلامة شعب البحرين؟ وهل يمكن ان تشكل مفردات تلك الظلامة نُهج عمل سياسي للفترة القادمة؟ ان ظلامة هذا الشعب تتمثل في عدد من الحقائق من بينها ما يلي:

١ ميثاق الملك الذي بذل المستحيل لتمريره وتسويقه في البداية كمخرج من الازمة السياسية بدعوى انه اوسع من الدستور الشرعي، والترويج بان ذلك الدستور تجاوزه الزمن وان الميثاق يوفر مكتسبات اوسع منه. وهناك توجه عام للتنصل من ميثاق الملك بعد ان اخل بالتزاماته التي قطعها على نفسه لاغراء المواطنين بالموافقة عليه.

٢ السعي السلطوي الحثيث لاعادة تسويق رموز الحقبة السوداء، ومن ضمنهم مرتكبو جرائم التعذيب، كرواد للاصلاح، وفي ذلك استخفاف بعقول المواطنين وفطنتهم ومشاعرهم.

٣ الامعان في الاستخفاف بالعقول والنفوس بالغاء الدستور الشرعي وفرض دستور الملك ومحاولة تسويق ذلك بانه صعود فريد من نوعه الى الديمقراطية. ان دستور الملك يعتبر لاغيا خصوصا بعد ان وقف اكثر من نصف الشعب، برغم جهود العائلة الحاكمة، ضده واصبح الغاؤه مطلبا شعبيا واسعا، وبعد ان قاطعت اغلبية المواطنين الانتخابات الصورية التي اجريت بناء عليه.

٤ طرح مجلسي الملك (الشورى والنيابي) امام العالم في حلة من الديمقراطية، وهي ظلامة كبيرة لان هذين المجلسين يفتقدان الارضية الدستورية التي تحظى بموافقة الشعب، وقد اصبحا من ادوات الحكم لقمع شعب البحرين وتطلعاته السياسية وحريته.

٥ حماية المعذبين من طائلة القانون الدولي والقوانين المحلية باصدار القانون ٥٦ السيء الصيت، وفي ذلك انتهاك صارخ للالتزامات الدولية لدولة البحرين في ظل معاهدة منع التعذيب التي وقعتها في ١٩٩٨.

٦ تكريس الطائفية السياسية بابشع صورها سواء في التعيينات الادارية ام المناصب السياسية ام الدوائر الانتخابية، وهي جريمة تستدعي اطلاع الجهات الدولية المعنية بها، مثل لجنة مناهضة التمييز الديني التابعة للامم المتحدة وغيرها.

٧ ممارسة سياسة "الابادة الجماعية" التي يحرمها القانون الدولي والتي يعرفها نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية بانها "اي فعل من الافعال التالية يرتكب بقصد اهلاك جماعة قومية او عرقية او دينية بصفتها هذه اهلاكا كليا او جزئيا. وينص النظام على ان من بين تلك الافعال "اخضاع الجماعة عمدا لاحوال معيشية يقصد بها اهلاكها الفعلي كليا او جزئيا". وهل ثمة شك في ان سياسة التجنيس السياسي والممارسات الطائفية تهدف الا لذلك؟

انهم فتية آمنوا بربهم

هم فتية قد آمنوا بمنهج
وعاهدوا ان يعلنوا الحرب على النفاق
دعاؤهم بداخل السجون
دويهم آهاتهم شجون
ينازلون خصمهم بمنطق الحجة والوفاق
وعهدهم لا يقبل الغدر على الرفاق
قد ثبتوا في ساعة النزال
ومحصوا في السلم والقتال
هم فتية قالوا نعم وقولهم صداق
وأعلنوا السلم بكل ساعة تطاق
منهجهم من حكمة الرسول قائمة
ويرسمون خطهم من دون خوف لائمة
اعلامهم خفاقة في ساحة السباق
ومارسوا العطاء والجهاد باشتياق
المخلصون فعلهم صواب
حصافة الرأي لدى الجواب
فالنار من يوقدها مصيره احتراق
تصيب من يلعبها لينتهي العناق
لا تعجبوا يا اخوتي ان خبث الزمان
وشعبنا في بيته قد فقد الامان
وبعدها لا يندم البادىء في الشقاق
فشعبنا كالبحر ان هاج من اختناق
فصرخة الشعب لها رنين
نبراسها الحر مع الحسين
فالصبر فينا جبل يخشاه من أفاق
وعينه قد عميت ان حاول المراق
وغاب من دستورنا الحق وما استكان
وحل في اوطاننا الجلاد والجبان
فليعذر الشعب اذا ضاق به الخناق
طوفانه يرمي بمن انكر للوفاق